المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/03/2015

الصبار يهتم بملف المعتقل "رضا" بسويسرا

هسبريس من الرباط
السبت 07 مارس 2015 - 15:15

أفاد فيصل لغزاوي، نائب رئيس جمعية المغاربة المقيمين في سويسرا، والتي تبنتقضية الشاب المغربي "رضا"، المعتقل في أحد السجون السويسرية، رغم إكماله مدة محكوميته، بأن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اطلع على ملف "رضا"، وتعاطى معه بإيجابية.

وقال لغزاوي، في تصريح لهسبريس، إنه التقى على هامش دورة حقوق الإنسان في جنيف بالمسؤول في الCNDH، وشرح له باستفاضة قضية رضا، وسلمه نسخة من الرسالة التي أرسلتها محامية رضا في مدينة لوزان، سينزيا بيتيتو، إلى الديوان الملكي.

وكشف الناشط المغربي أنه التقى رفقة والدة رضا بالمحامي الذي يتابع القضية من جنيف وهو محام مختص في قضايا الأجانب الذين يرغبون العودة إلى أوطانهم، أو الذين صدر في حقهم حكم بالترحيل، فصرح له بأن قضية رضا القضية غريبة شيئا ما لأنها لا تستند إلى أسس قانونية".

وتابع لغزاوي بأن المحامي أكد له أن دفوعات السلطات القضائية التي تبقي على حجز رضا، وإخضاعه لتقييم نفسي، خوفا من أن يعرض خروجه حياة المواطنين للخطر، لا يمكن تطبيقها في هذه الحالة، طالما أن رضا يرغب طواعية مغادرة سويسرا بشكل نهائي ولا رجعة فيه."

وطلب المحامي من لغزاوي ووالدة رضا أن تدعم السفارة المغربية، ممثلة بالمسؤول عن قضايا المغاربة في القنصلية، الإجراء القضائي الذي سيرفعه من جديد المحامي لمساندة محامية رضا الموجودة في لوزان، للمطالبة بإطلاق سراح مشروط للسجين رضا، والمتمثل في إطلاق سراحه وترحيله في اليوم نفسه.

وأبرز نائب رئيس جمعية المغاربة المقيمين في سويسرا، أن دعم السفارة المغربية هذا يكون على شكل وجود أحد أعضائها في الجلسة الحاسمة التي ستحددها المحكمة" وفق تعبير لغزاوي.

http://www.hespress.com/permalink/257216.html

الـ CNDH يجدّد دعوتَه لإلغاء الإعدام بالمغرب

هسبريس – محمد الراجي
السبت 07 مارس 2015 - 06:59

بعْدَ امتناع المغرب عن التصويت على البروتوكول الأممي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، للمرّة الخامسة، خلال شهر دجنبر الماضي، أخذتِ الضغوط على الحكومة للمصادقة على البروتوكول في التنامي.

فبعْدَ الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي أشاد فيها بالنقاش الدائر حول إلغاء عقوبة الإعدام، مؤكّدا أنها سيُمكن من إنضاج وتعميق النظر في هذه الإشكالية، جدّدَ المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعْوته المغربَ بإلغاء العقوبة، التي يرى الحقوقيون أنها "لا إنسانية"، وتمسّ الحقّ في الحياة، الذي نصّ عليه دستور 2011.

وجاءَ تجديد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعْوته لإلغاء العقوبة، خلال حلقة نقاش حول عقوبة الإعدام ضمن الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان في قصر الأمم بجنيف السويسرية، حيث دعا الدولة المغربية إلى الانضمام إلى البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

كما دعا المجلسُ الدولة المغربيّةَ إلى التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أفق إلغائها، "باعتبارها عقوبة غير رادعة وتمثل نوعا من أنواع التعذيب، وتوظف أحيانا لأسباب سياسية وتتنافى وأنْسنة العقاب والاتجاهات المعاصرة في مجال السياسات المعاصرة".

وتأتي دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للدولة المغربية بإلغاء عقوبة الإعدام أيّاما قلية فقطْ بعْد أن طالبَ رئيس الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، عبد الرحيم الجامعي، خلال انعقاد الجمع العامّ للائتلاف المجلسَ بتبنّي موقفٍ واضح إزاءَ إلغاء عقوبة الإعدام، "وأن ينتصر لقانون جنائي خالٍ من عقوبة الإعدام مهما كانتْ دواعيها".

وسبَق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أنء تطرّق في تقرير شامل لوضعية حقوق الإنسان في المغرب شهر يونيو من السنة الماضية، وتطرّق التقرير في جزء منه إلى عقوبة الإعدام، مؤكّدا على أن غالبية التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة المحْدثة سنة 2004 قد تمَّ تفعيلها، إلا أن بعض التوصيات مازالت لم تعرف سبيلها إلى التنفيذ، كالتوصية المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام.

ويؤكّد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصياته المتعلقة بعقوبة الإعدام إلى على ضرورة ملاءمة التشريع الوطني الجنائي مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضم إليها المغرب، داعيا إلى اعتماد حوار وطني واسع بشأن هذا الموضوع، على اعتبار أنّ عقوبة الإعدام ما زالتْ محل نقاش وتضارب بين الأفكار والمواقف داخل المجتمع، خصوصا أمام بعض الجرائم البشعة ومخلفاتها لدى أقارب الضحايا.

يُشارُ إلى أنّ المغربَ أوْقفَ تنفيذ عقوبة الإعدام منذ سنة 1993، وهو ما يرَى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنّ المغربَ بذلك يوجد ضمن دائرة الدول التي ألغت العقوبة في الواقع، غيْر أنّ المحاكم المغربية ما زالت تصدر أحكاما بالإعدام، ويوجد حاليا 120 محكوما بهذه العقوبة داخل السجون المغربية.

http://www.hespress.com/permalink/257057.html

اليزمي يدعو إلى تمكين المنظمات الدولية من مراقبة الانتخابات المقبلة

بعد سحب العدالة والتنمية لمقترح قانون حول المراقبة المستقلة والمحايدة للانتخابات

م.ي

بعد الجدل الذي أثاره موضوع الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المقبلة داخل مجلس النواب، وتراجع حزب العدالة والتنمية عن مطالبه السابقة بتمكين منظمات دولية لمراقبة نزاهة الانتخابات، وسحب فريق الحزب لمقترح قانون سبق أن تقدم به بهذا الشأن، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن التوصيات التي قدمها للحكومة، إلى وضع قانون للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات في مستوى المتطلبات الدستورية والمعايير الدولية.

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه بصفته مؤسسة وطنية مؤهلة للقيام بملاحظة الانتخابات وتنسيق اعتماد الملاحظين، يرى ضرورة توسيع نطاق تطبيق القانون رقم 30.11 ليشمل الملاحظة المستقلة والمحايدة للاستفتاءات، وإدراج المنظمات الدولية بين الحكومية ضمن الهيئات المؤهلة لممارسة مهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والاستفتاءات، والتنصيص على مشاركة ممثلي السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال في أشغال اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بصفة استشارية.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تمكين الهيئات التي رفض طلب اعتمادها من الطعن في قرار الرفض لدى المحكمة الإدارية بالرباط، وتمكين الملاحظين الذين صدر قرار بسحب بطائق اعتمادهم من الطعن في قرار السحب لدى المحكمة الإدارية المختصة ترابيا، وتكريس حق الملاحظين في تأمين يغطي المخاطر التي قد يتعرضون لها بمناسبة مزاولة مهمة الملاحظة، والتنصيص على مقتضيات خاصة بالمترجمين المرافقين للملاحظين الدوليين. وفي الإطار نفسه، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتسهيل مسطرة الاعتماد، وذلك بالتنصيص في القانون على إمكانية التقدم بطلب الاعتماد ورقيا، أو إلكترونيا، وتقسيم مسطرة الاعتماد على مرحلتين: مرحلة اعتماد الهيئة، ومرحلة اعتماد الملاحظين المنتدبين من قبل الهيئة المعتمدة، وتمكين اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات من إصدار اعتماد يغطي أكثر من عملية انتخابية متتابعة زمنيا.

هذا، ويشكل رهان ضمان نزاهة وشفافية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، أهم تحد يواجه حكومة عبد الإله بنكيران، باعتباره يتحمل مسؤولية الإشراف السياسي على العملية، ولذلك سارع إلى تشكيل لجنة مركزية لتتبع الانتخابات تحت قيادة محمد حصاد وزير الداخلية، ومصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، لكن وبشكل مفاجئ ومن دون سابق إنذار، سحب فريق حزب العدالة والتنمية، مقترح قانون سبق أن تقدم به أمام مجلس النواب، يتعلق بتحديد شروط ومحددات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، والذي أحيل على لجنة الداخلية منذ يوم 10 دجنبر 2012.

وكانت لجنة الداخلية قد شرعت في مناقشة القانون، لكن محمد حصاد، وزير الداخلية، ومعه فرق المعارضة وحلفاء بنكيران داخل الحكومة، أعلنوا تحفظهم عليه، وطالب حصاد فريق العدالة والتنمية بعرض مقترح القانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاستئناس برأيه الصريح والحقوقي في هذا الشأن. وأبدى حصاد تخوفه الكبير من إغراق الانتخابات المغربية بالملاحظين الوطنيين، أو الدوليين، وقال إن الانتخابات في المغرب لها سياقها الخاص ولا تتشابه مع تجارب انتخابية أو استفتائية في دول عربية أخرى، واعتبر حصاد فتح المجال للمراقبين من دون ضوابط من شأنه أن يعرقل العملية، محذرا من إفساد بعض الملاحظين أنفسهم لمجريات العملية الانتخابية.

ويروم مقترح قانون فريق حزب العدالة والتنمية تمكين المنظمات الدولية ذات المصداقية في هذا المجال من المساهمة في ملاحظة الانتخابات، والوفاء بالاتفاقيات الوطنية مع المنظمات الدولية. وينص المقترح على تمكين الملاحظين الوطنيين غير المعتمدين من حق الطعن، إذا رفضت طلباتهم المتعلقة بالمشاركة في الملاحظة الانتخابية، أمام المحكمة الإدارية بالرباط، والتي يجب أن تبت في الطعن داخل ثمانية أيام من تاريخ تقديمه، ويقضي التعديل، بالتنصيص على أنه «لا تخضع لمقتضيات هذه المادة المنظمات الدولية التي تربطها مع المغرب، اتفاقيات تتضمن ملاحظة الانتخابات»، وكذا تعديل المادة 12 من القانون نفسه، لضمان تدخل القضاء لتخويل الهيات التي يتم إقصاؤها، أو رفض طلباتها للمشاركة في المراقبة، الحق في اللجوء إلى القضاء لاستصدار قرار بذلك.

مجلس "اليزمي" يوصي بإلزام وكيل اللائحة بحساب بنكي خاص بنفقات الحملة الانتخابية

06.03.2015 10 h00 - أخر تحديث 05.03.2015 h1716

ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عبد الله أموش

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في المذكرة الاقتراحية بشأن الإطار القانوني للانتخابات والحكامة الترابية، بضرورة حذف شرط التسجيل في اللوائح الانتخابية من أجل ممارسة حق تقديم العرائض من مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث المتعلقة بالجماعات الترابية، مع تسهيل مسطرة إيداع العرائض، وتقليص مدة البت في قبولها، بالإضافة إلى حذف شرط "المصلحة العامة المشتركة" بالنظر لكونه يمنح لمكاتب مجالس الجماعات الترابية سلطة تقديرية مفرطة يمكن أن تضاعف من مخطر عدم قبول العرائض.

واقترح المجلس، في مذكرة حول "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين"، على وزارة الداخلية توجيه دورية لممثلي الإدارة الترابية بمناسبة كل عملية انتخابية، لحماية التجمعات العمومية والاجتماعات العمومية الداعية لعدم المشاركة في الانتخابات، تطبيقا لظهير (15 نونبر 1958) بشأن حماية التجمعات العمومية، ومراجعة القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية ضمان لتقطيع انتخابي متوازن.

وفي ما يتعلق بتوصياته حول "الحكامة والانتخابات"، أوصى المجلس بإلزام وكيل اللائحة، في الجماعات الخاضعة للاقتراع باللائحة وكذا الجماعات الترابية الأخرى (العمالات، الأقاليم، الجهات)، بفتح حساب بنكي وحيد خاص بالنفقات المتعلقة بالحملة الانتخابية وتعيين وكيل مالي مكلف بالتدبير المالي للحملة الانتخابية، ودراسة إمكانية إنشاء "مجالس للأطفال" المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة كهيئات تشاورية على مستوى كل جماعة ترابية.

ودعا المجلس الوطني إلى تمكين البحارة من حق انتخاب ممثليهم المهنيين، وذلك بإدراج مقتضيات ملائمة في هذا الصدد في مدونة التجارة البحرية أو في مدونة الشغل حسب الحالة، مذكرا أن المشتغلين في القطاع البحري ممثلون على مستوى الغرف المهنية، موصيا بتضمين الإطار القانوني التنظيمي المستقبلي المتعلق بالولوج إلى وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية برسم انتخابات 2015 قيام وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية بترجمة مختلف البرامج السمعية البصرية الانتخابية إلى لغة الإشارة.

من جهة أخرى، أوصى المجلس بتمكين اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات من إصدار اعتماد يغطي أكثر من عملية انتخابية متتابعة زمنيا، وتكريس حق الملاحظين في تأمين يغطي المخاطر التي قد يتعرضون لها بمناسبة مزاولة مهمة الملاحظة، والتنصيص على مقتضيات خاصة بالمترجمين المرفقين للملاحظين الدوليين.

ودعا المجلس إلى تمكين الهيئات التي رفض طلب اعتمادها من الطعن في قرار الرفض لدى المحكمة الإدارية بالرباط، وإدراج المنظمات الدولية البين الحكومية ضمن الهيئات المؤهلة لممارسة مهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والاستفتاءات، مع التفكير في أنسب الآليات لضمان التمثيلية السياسية للشباب في مجالس الجماعات الترابية وتخصيص تدابير تحفيزية مالية لفائدة الأحزاب السياسية على أساس عدد الشباب من الجنسين المنتخبين البالغين أقل من 30 سنة.

ومن ناحية أخرى، أوصى المجلس بتوسيع التقيد في اللوائح الانتخابات لتمكين القوات المسلحة والذين يحق لهم حمل السلاح من المشاركة فقط في الانتخابات الجماعية، إضافة لفئة الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية، مع وضع تعريف جديد لمعنى محل الإقامة لأغراض انتخابية، من أجل تسجيل المقيمين في المقطورات والحاويات وغيرها من أنواع السكن الهش، إضافة إلى نزلاء المؤسسات السجنية.

اليزمي: هذه رؤيتنا لإعمال الحق في التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة

يعد التعليم من أهم القطاعات التي يضرب لها والدا المعاق ألف حساب، فهو بمثابة امتحان للأشخاص في وضعية إعاقة وكذا لأسرته، ولعل المعاناة، هي الوصف الجامع لتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة. في هذا الصدد أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورقة ضمنها مقترحاته قصد اعتماد سياسة تعليمية قائمة على إعمال الحق في التعليم لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز حسب النوع أو الدرجة..

ومن بين هذه المقترحات:

- تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من المشاركة في تتبع مسار التكوين الأساسي والمستمر .
- تضمين مهنة المساعد التربوي " auxiliaire de vie scolaire"ضمن مقتضيات المادة 31 من مرسوم إنشاء المراكز الجهوية للتربية والتكوين.
- إدراج إلزامية نشر صور ايجابية حول الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة ضمن دفتر تحملات الكتاب المدرسي.
- اعتماد المفهوم البيئي الاجتماعي الإعاقة القائم على الحق، من خلال تنقيح كافة البرامج والمخططات من مفهوم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و تعويضه بمفهوم الأشخاص في وضعية إعاقة.
- تعديل مرجعية التكوين الحالية من خلال تنقيحها من المفاهيم القدحية أو تلك المبنية على مفهوم العجز والتي قد تؤدي إلى الإقصاء أو التمييز في بعض الحالات.
- مناهضة كافة الرؤى والتصورات السلبية والنمطية والممارسات الخطيرة التي تشكل مساسا بكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تثمين قدرات ومواهب الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحفيز المؤسسات التعليمية على اعتماد مواقف تتسم باحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اعتماد موارد مالية لتغطية الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- توفير المؤسسات التعليمية الدامجة واعتماد مبدأ القرب.
- ملاءمة البرامج والتجهيزات والفضاءات لتحقيق الولوج الشامل.
- إدراج لغة الإشارة والبرايل ووسائل الاتصال البديلة والمعززة ضمن الوسائل التعليمية المعتمدة من طرف المدرسة المغربية النظامية.

آخر تعديل على الإثنين, 09 آذار/مارس 2015

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/18580-2015-03-09-07-27-23

أضيف في 8 مارس 2015 الساعة 17:14

هكذا أربك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيس الحكومة بنكيران

الداخلة بريس :

أُضيفت مذكرة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، غير المسبوقة والتي تتضمن توصيات اقل ما يقال عنها أنها جريئة، إلى سلسلة من المذكرات المرفوعة من طرف عدد من المجالس الاستشارية الدستورية الأخرى.

ورغم أن المذكرات السابقة التي رفعت لبنكيران، والتي تخص مجالات متعددة، تكشف ضعف العمل الحكومي، إلا أن مذكرة اليزمي المطالبة بتسجيل حاملي السلاح من أفراد الجيش ورجال الدرك والقوات المساعدة والوقاية المدنية في اللوائح الانتخابية، وكذلك تسجيل السجناء والأجانب المقيمين فوق التراب الوطني، من شأنها أن تربك الحكومة الحالية، وتدفعنا للتساؤل حول طريقة تعامل بنكيران معها، فهل سيأخذها بعين الاعتبار؟ أم أنه سيتجاهلها كما فعل مع المذكرات السابقة؟

http://dakhlapress.net/news3544.html

اليزمي يدعو إلى تمكين المنظمات الدولية من مراقبة الانتخابات

تقارير سياسية
الأحد 08 مارس 2015 16:30
إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
فلاش بريس – محمد اليوبي

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن التوصيات التي قدمها للحكومة، إلى وضع قانون للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات في مستوى المتطلبات الدستورية والمعايير الدولية.

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه بصفته مؤسسة وطنية مؤهلة للقيام بملاحظة الانتخابات وتنسيق اعتماد الملاحظين، يرى ضرورة توسيع نطاق تطبيق القانون رقم 30.11 ليشمل الملاحظة المستقلة والمحايدة للاستفتاءات، وإدراج المنظمات الدولية بين الحكومية ضمن الهيئات المؤهلة لممارسة مهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والاستفتاءات، والتنصيص على مشاركة ممثلي السلطات الحكومية المكلفة بالعدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والاتصال في أشغال اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بصفة استشارية.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تمكين الهيئات التي رفض طلب اعتمادها من الطعن في قرار الرفض لدى المحكمة الإدارية بالرباط، وتمكين الملاحظين الذين صدر قرار بسحب بطائق اعتمادهم من الطعن في قرار السحب لدى المحكمة الإدارية المختصة ترابيا، وتكريس حق الملاحظين في تأمين يغطي المخاطر التي قد يتعرضون لها بمناسبة مزاولة مهمة الملاحظة، والتنصيص على مقتضيات خاصة بالمترجمين المرافقين للملاحظين الدوليين.

http://m.flashpresse.ma/akhbar/20363/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA.html

Pour un "débat national élargi" sur la question de la peine de mort

6/6/428

Appel du CNDH au siège de l'ONU à Genève

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a appelé récemment à un "débat national élargi" sur la question de la peine de mort, lors d'un panel au siège européen de l'ONU à Genève.

"Le CNDH est conscient que le thème de l'abolition de la peine de mort est l'objet de prises de position contradictoires au sein de la société, d'où l'importance d'engager un débat national sur cette question", a souligné le secrétaire général du conseil, Mohamed Sebbar.

Il a rappelé que le Maroc a consacré le droit à la vie dans l'article 20 de la Constitution de 2011 et pratique un moratoire sur les exécutions depuis 1993. "Pourtant, les tribunaux continuent de prononcer des condamnations à la peine capitale et 120 condamnés à mort sont actuellement détenus dans les prisons", a relevé le secrétaire général au cours de cette conférence biannuelle organisée dans le cadre de la 28e session du Conseil des droits de l'Homme.

Dans ses recommandations, le CNDH préconise de voter en faveur de la résolution de l'Assemblée générale des Nations unies appelant à un moratoire sur la suspension de l'exécution de la peine de mort, dans la perspective de son abolition.

Il appelle également à adhérer au deuxième protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques, lequel protocole vise à abolir la peine capitale.

Au cours de cette réunion-débat, le sous-secrétaire général de l'ONU aux droits de l'Homme, Ivan Simonovic, a souligné que quelque 160 pays des cinq continents ont aujourd'hui soit aboli la peine capitale, soit choisi de ne pas l'appliquer.

"Un nombre sans précédent d'Etats ont apporté leur soutien à une résolution appelant à un moratoire sur les exécutions capitales en tant que première étape d'une abolition future", a-t-il rappelé, regrettant toutefois que certains pays réintroduisent la peine de mort et d'autres la maintiennent pour certains délits.

MAP

Les personnalités marocaines en hausse « du 8 au 10 mars 2015"

Par Actu-Maroc -
mar 8, 2015
22
0

SALAHEDDINE MEZOUAR: Le ministre des affaires étrangères et de la coopération a joué un grand rôle dans la tentative de réconciliation des deux parlements libyens qui doit se poursuivre. Le chef de la diplomatie a assisté personnellement à une parti des discussions essayant d'arrondir ls angles aux côtés de l'émissaire onusien chargé de résoudre cette crise.

DRISS EL YAZAMI: Le président du Conseil National des Droits de l'Homme a fait une sortie spectaculaire en adressant un mémorandum au gouvernement lui demandant d'inclure sur les listes électorales les éléments des forces armées royales, de la police et des forces auxiliaires, reste à savoir si son appel sera entendu, en tous cas, il aura essayé.

HOUSSEIN EL OUARDI: Le ministre de la santé s'est rattrapé après avoir été très critiqué sur la toile pour avoir licencié le médecin-chef de la maternité des « Orangers » à Rabat, par ailleurs président d'une association qui milite contre l'avortement clandestin qui avait accordé une interview à une chaîne française.Le Pr Chraibi a été rétabli à son poste.

AMINE SBIHI: Joignant enfin le geste à la parole, le ministr de la culture a augmenté le montant de l'aide allouée à la relance de la production musicale nationale pour la faire passer à un demi milliard de centimes. Les bénéficiaires sont soient des artistes chevronnés soient des débutants qui attendaient que la chance leur soit permise d'aller plus loin.

HICHAM AYOUCH: Le cinéaste marocain, frère de l'autre réalisateur Nabyl, a remporté « L'Étalon d'Or », la plus grande récompense au Festival Panafricain du Fespaco, à Ouagagougou au Burkina-Faso soit la plus prestigieuse récompense pour son film « Fièvres » battant le favori, le mauritanien Clssako qui a présenté sans succès son chef-d'oeuvre »Tombuctu »

http://www.actu-maroc.com/les-personnalites-marocaines-en-hausse-du-8-au-10-mars-2015/

ELECTIONS: LE CNDH RECOMMANDE DES OBSERVATEURS INTERNATIONAUX

Par Mohamed Chakir Alaoui le 09/03/2015 à 03h52 (mise à jour le 09/03/2015 à 09h57)
© Copyright : DRKiosque360. Le gouvernement va- t-il répondre fvorablement à une recommandation du CNDH l'appelant à adopter une loi qui encadrerait et permettrait à des observateurs et des ONG internationaux de contrôler les échéances électorales au Maroc, en particulier celles des communales du 4 septembre?
Al Khabar nous apprend, dans son édition de ce lundi 9 mars, que le CNDH a récemment proposé au gouvernement d'enrichir une loi déjà existante en instaurant un suivi impératif des "échéances électorales au Maroc par des observateurs et des ONG internationaux".

Sous le titre "Al Yazami propose que les organisations internationales puissent contrôler les prochaines élections", le quotidien révèle que le CNDH a recommandé d'amender la loi 30.11 en y incluant une disposition permettant "une supervision des élections par des observateurs neutres et indépendants".
La proposition du CNDH, selon le journal, invite les ministères de l'Intérieur, de la Justice, des Affaires étrangères et de la Communication à siéger au sein d'une commission ad hoc chargée d'accréditer ces observateurs internationaux.
Le Conseil propose également qu'en cas de refus par le gouvernement de recevoir des observateurs et des organisations internationales déterminés, "ces derniers auraient la possibilité d'interjeter appel auprès du tribunal administratif".
Le CNDH a en outre suggéré une souscription obligatoire des observateurs à une assurance destinée à les "protéger contre les risques afférents à l'exercice de leur mission."

Driss Yazami, président du CNDH, n'a omis aucun détail dans le cadre de ses propositions. Il a ainsi défini la procédure allégée des accréditations, doté ces dernières de traducteurs et ouvert les circonscriptions électorales aux contrôleurs.
"Compte tenu de la responsabilité politique qu'il assume, le gouvernement d'Abdelilah Benkirane est confronté au défi d'assurer l'honnêteté et la transparence des échéances électorales à venir", a souligné Al Khabar, journal connu pour son opposition à la politique socio-économique de la majorité gouvernementale.
Le quotidien nous précise, en conclusion, que la recommandation du CNDH quant à l'importance des observateurs internationaux fait suite à une saisine et à une consultation demandée par des parlementaires.
Le journal rappelle que le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, est réticent à l'égard de la proposition de loi instaurant les contrôles des élections par des observateurs étrangers. Il n'avait pas caché, en 2012, ses "craintes de voir ces élections noyées" par la présence de contrôleurs internationaux.
Il est presque sûr que le gouvernement prendra un certain recul, pour le moins à moyen terme, vis-à-vis de la recommandation du CNDH, selon les observateurs.

http://www.le360.ma/fr/politique/elections-le-cndh-recommande-des-observateurs-internationaux-34237